قوة الكلمة

والإصلاح الاجتماعى فى مصر

للكلمة" قوتها التى لاترد ، وحياتها التى لاتموت ، وقد بقيت للكلمة قوتها حتى فى عصر البخار والكهرباء وعصر المواد والآلات ، لأنها تنبع من القوة الأزلية التى لاحدود لقدرتها من زمان أو مكان .

والفكرة الحقة لا يمكن أن تموت ولو عارضتها جميع القوى الآدمية الدنيوية ، ولابد أن تتلاشى أمامها قوى المال والجاه والسلطان وقوى الجوارح والأبدان ، وقد تتوارى فترة من الزمان أمام المعارضة القوية ولكنها تعود للظهور بأقوى مما توارت مادام الإيمان يشد أزرها ويمدها بنفحة البقاء والدوام .

وكل مابلغته الإنسانية حتى اليوم من رقى عقلى أو وجدانى أواجتماعى ، بل كل مابلغته من رقى فى الحضارة المادية إنما كان مرده إلى قوة الكلمة التى تسبق الحاضر إلى المستقبل وتشير إلى الأفق البعيد فتهدف إليه الإنسانية مهما اعترضتها العوائق والصعاب .

وفى حدود ضيقة يمكننا تطبيق هذه الحقيقة على الدعوات الاجتماعية التى تنبعث فى مصر الآن ، فطالما عيب علينا أننا نكثر من الكلام ، بينما نحن لانزال فى حاجة إلى الكلام ، ولا نزال فى المرحلة الأولى من بيان حاجات المجتمع الجديد ، وأهدافه التى نريد .

وقد كان للكلام حتى اليوم آثار لم تبلغ أقصى الآمال ، ولكنها وضعت المعالم فى الطريق أمام السالكين ، وسيظل الكلام يقيم هذه المعالم ويحقق بعض الخطوات حتى نصل إلى الهدف المقصود .

إن الكلام هو الذى أنشأ وزارة الشؤون الاجتماعية لتقوم على إصلاح المجتمع المصرى الذى حطمته الأحداث ونخرته الآفات ، وهى وزارة ناشئة محدودة الموارد ولكنها صنعت شيئا كثيرا فى خلال فترة قصيرة ، ولو لم تكن قد صنعت شيئا إلا أن تكون شارة ترفرف فتلفت الأنظار إلى وظيفتها فى الإصلاح الاجتماعى لكفاها ذلك فى أيامها المعدودة .

والكلام هو الذى جعل الكثيرين من باشواتنا وكبار ممولينا يعنون بالطبقات الفقيرة — ولو عناية كلامية — فليس بالقليل أن يتحدث رجال من طراز صدقى باشا وعبود باشا وعلى الشمسى باشا وسواهم من أعضاء اتحاد الصناعات عن ضرورة العناية بهذه الطبقات !

والكلام هو الذى جعل إعفاء صغار الملاك من الضريبة العقارية يقابل بالتصفيق والترحيب من جميع الأوساط ، بعد ما كان مجرد التفكير فى هذه الاتجاهات يعد تفكيرا "شيوعيا" ! فالحكومة اليوم تخطو هذه الخطوة الطيبة الموفقة بين ضجيج الاستحسان . والفضل فى هذا التحول راجع إلى الكلام !

والكلام هو الذى جعل فكرة فرض ضرائب متدرجة تصبح نظرية تكاد تكون مقررة يسلم بها الجميع ويتحدث بها المسئولون عنا دون أن يتهموا بما اتهمت به وزارة سابقة وهى تقدم مشروع قانون بإعفاء صغار المستأجرين من الحجز على قوتهم وفاء لإيجار الأطيان .

والكلام هو الذى سينهى فى هذه الدورة — إن شاء الله — مشروع قانون ضريبة التركات ومشروعات القوانين العمالية التى طال انتظارها ، والتى ظلت تتعثر سنوات وسنوات لأنها تمس برفق بعض المصالح غير المشروعة لبعض الطبقات !

والكلام هو الذى سيحقق كفالة العدل الاجتماعى فى النهاية توزيع المغانم والمغارم بين جميع الطبقات ، وقد بدأت بوادر هذا الاتجاه فى إعفاء صغار الملاك من الضريبة وفى رفع الحد الأدنى لأجور العمال إلى خمسة قروش فى اليوم ، وفى مبادرة الشركات والدوائر لتلبية هذا القرار العادل المعقول .

فاذا أدركنا قوة الكلمة فيجب أن نحسن استخدامها ، وقد كان وجود وزارة الشئون الاجتماعية سببا فى تنبيه هذه القوة وتجريدها وتوجيهها إلى أهدافها ، ولكنا لا نزال فى أول الطريق ، وفى الاستطاعة زيادة النفع بهذه القوة غير المحدودة .

إن الدين والأدب والإحصاءات والدراسات الاقتصادية والصحية وسواها يمكن أن تتساوق وتتلاقى فى طريق التوجيه الاجتماعى . وهذه المجلة تؤدى قسطا مهما من هذه الدراسات وتقوم بجزء أساسى من هذا التوجيه ، ولا يزال أمامها المجال فسيحا لأداء هذه الأغراض .

ولكن الصحافة الحرة والجمعيات المنظمة والنوادى الكثيرة تستطيع هى الأخرى أن تقوم بالشىء الكثير متى شعر القائمون بها أن معركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر تحتا . إلى التجنيد العام فى هذه المرحلة الحاسمة ، وأن على كل مفكر زكاة يجب أن يؤديها لهذا المجتمع المنكوب .

إن مشاكل الفقر والمرض والجهل ، ومشاكل الأسرة والطفولة ، ومشاكل الأحداث والشبان ، ومشاكل الأخلاق والتعليم ، ومشاكل التعطل والتشرد ، وما إلى ذلك كله من المشاكل المزمنة التى يعانيها المجتمع المصرى ، فى حاجة إلى الدراسة وإلى اقتراح وسائل العلاج وإلى الصيحات المتتابعة التى لا تمل الضجيج والهتاف .

* * *

وإذا نحن مجدنا قوة الكلمة ، فإنما نمجدها لأنها تحقق خطوة العمل ، فاذا نحن وقفنا عند الكلام فلا فائدة إذن فى الكلام ولا جدوى ، ومن العبث أن ننتظر نتائج الكلام من الدوائر الحكومية وحدها ، فالتبعة ثقيلة ، والإدارات الحكومية مثقلة ، والأداة الحكومية بطبيعتها بطيئة الحركة ، فيجب أن تنهض إلى جوارها جهود الأفراد وجهود الجماعات ، والخدمة الاجتماعية قد استحالت فى كثير من أمم العالم عملا شعبيا بحتا ، ليس للحكومة عليه إلا فضل الإعانة والإرشاد فى بعض الأحيان ، بل لقد سبقت الجماعات الشعبية جهود الحكومة بعشرات السنوات والمراحل ولم تحتج إلى أية معونة من السلطات الرسمية اكتفاء بمواردها المادية والشخصية .

وفى مصر عشرات الجمعيات ولكنها لا تزال بحاجة إلى أشياء تستكمل بها أدوات النهوض بمهمة الإصلاح . وفى مقدمة هذه الأشياء التخصص ، بحيث تنصرف كل جماعة إلى هدف خاص من أهداف الإصلاح الاجتماعى تدرسه وتتقن دراسته وتنتفع بتجاربها فيه إلى أقصى الحدود .

على أن هـذه الجمعيات لا تزال قليلة العدد محدودة الموارد ، وكثرتها رهينة بنمو روح الخدمة الاجتماعية والإقبال على إنشاء الجماعات بوفرة . وتوافر مواردها رهين بنهضة كل فرد بواجبه . هذا بماله وذاك بفكره وذلك بوقته . ولو أن كل قادر جاد بفضلة من ماله أو وقته أو فكره لغنيت هذه الجماعات ونهضت بما ينهض به أمثالها من خدمات .

ولنا وطيد الأمل فى قوة الكلمة أن تصنع هـذا كله ، وأن تنبه الغافلين وتحفز الوانين . وعلينا أن نتفاءل ولا نتشاءم ، وكل آت قريب بعون الله ولو طال الأمد وبعدت الشقة .